Ministry of Environment
The Cabinet of Ministers
Egyptian Environmental Affairs Agency
Nature Conservation Sector

وزارة البيئة
رئاسة مجلس الوزراء
جهاز شئون البيئة
قطاع حماية الطبيعة

كراسة الشروط والمواصفات بشأن
تنفيذ مشروع "إنشاء نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية للأراضي الرطبة بمحمية أشتوم الجميل لدمج التنوع البيولوجي في الحسابات القومية"

قيمة التأمين الابتدائي للعملية هو مبلغ ١٠٠٠٠ جنية (عشرة آلاف جنيها مصريا فقط لا غير).
ثمن كراسة الشروط والمواصفات هو مبلغ (٢٩٩) فقط مائتان وتسعة وتسعون جنيها لا غير. يضاف إليها ١٤% ضريبة قيمة مضافة.

تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية يوم الاربعاء الموافق ١٧/١٢/ ٢٠٢٥ في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً بمقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

أعضاء اللجنة الفنية لإعداد كراسة الشروط والمواصفات

١- د/ شيماء عباس	رئيس اللجنة	مدير إدارة الاقتصاديات داخل مناطق الحماية
٢- م/ أسماء عبد الباري	عضوا	باحث بيئي ثاني
٣- أ/ أيمن إدريس	عضوا	أخصائي شئون إدارية

شيماء عباس
اسماء عبد الباري
أيمن

يعتمد ،،،،،،،

السلطة المختصة
الرئيس التنفيذي للجهاز
د/ علي أبو سنه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كراسة الشروط والمواصفات بشأن

تنفيذ مشروع "تنفيذ مشروع "إنشاء نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية للأراضي الرطبة بمحمية أشتوم الجميل لدمج التنوع البيولوجي في الحسابات القومية"

أولاً: مقدمة

المحاسبة البيئية-الاقتصادية ("System of Environmental Economic Accounting "SEEA) هو إطار معياري من الأمم المتحدة يدمج القيم البيئية في الحسابات القومية، فهو يعد نظام متعدد الأغراض لفهم ما يحدث من تفاعلات بين الاقتصاد والبيئة ولوصف الأرصدة الموجودة من الأصول البيئية ووصف ما يطرأ على تلك الأرصدة من تغيرات، حيث تمثل تلك الأرصدة رأس المال الطبيعي لأي دولة، كما أنه يدمج الإحصاءات المتعلقة بالبيئة وعلاقتها بالاقتصاد في جوهر الإحصاءات الرسمية. جاءت فكرة هذا النظام أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، حيث دعا جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد عام ١٩٩٢ أثناء المؤتمر إلى إنشاء "برنامج خاص بوضع نظم وطنية للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في جميع البلدان". وأكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) في عام ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو إلى أهمية (توفير البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتكاملة) في عمليات صنع القرار. واستجابة لطلبات اللجنة العالمية المعنية للبيئة والتنمية تم وضع دليل المحاسبة القومية لعام ١٩٩٣، وفي عام ٢٠٠٣ تم نشر الصيغة الجديدة وهي المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣ بعد إجراء التطوير المتواصل للإطار الإحصائي المستمد من الدليل المحاسبة القومية. وفي عام ٢٠٠٥ كما قامت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بإنشاء لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية لتنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية الذي صيغ عام ٢٠٠٣، وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها ال٤٣ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية – الإطار المركزي عام ٢٠١٢ باعتباره المعيار الإحصائي الدولي الأول للمحاسبة البيئية والاقتصادية.

اعتمدت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة محاسبة النظام الأيكولوجي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية (The SEEA Ecosystem Accounting) وذلك في دورتها رقم (٥٢) في مارس عام ٢٠٢١، حيث يُشكل ذلك النظام (SEEA EA) إطارًا إحصائيًا متكاملًا وشاملًا لتنظيم البيانات المتعلقة بالموائل والمناظر الطبيعية، وقياس خدمات النظم البيئية، وتتبع التغيرات في أصول النظم البيئية، وربط هذه المعلومات بالأنشطة الاقتصادية والبشرية الأخرى، مما ستوفر هذه الحسابات

اعداد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معلومات ذات صلة برصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. كما أنه يتميز بأنه يحدد التركيز المكاني لتقييم النظام البيئي (SEEA EA) موقع وحجم أصول النظام البيئي (مثل المساحات المتجاورة لنوع معين من النظم البيئية مثل نظام الأراضي الرطبة وغيرها من الأنظمة الأيكولوجية المختلفة)، والخدمات البيئية المقدمة (مثل مساهمات هذه النظم البيئية في الفوائد المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية والبشرية الأخرى)، وموقع المستفيدين (مثل الأسر والشركات والقطاعات الحكومية).

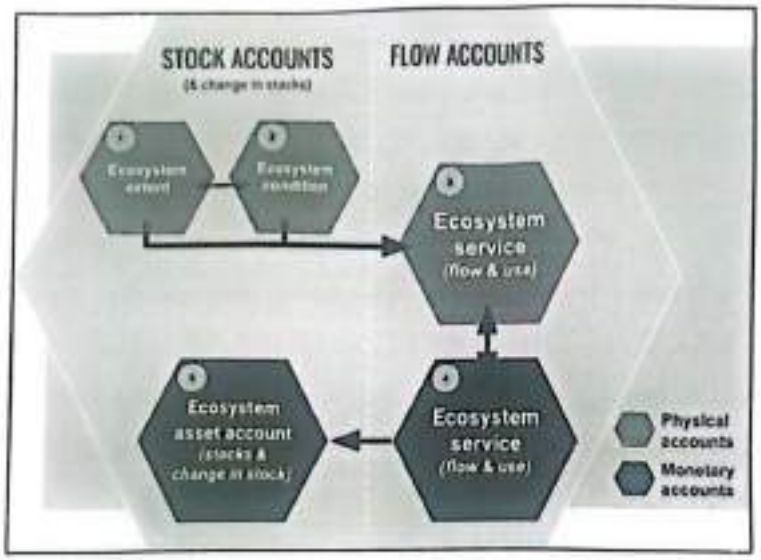

الشكل (١): حسابات النظام البيئي وكيفية ارتباطها ببعضها البعض

- تُعدّ المحاسبة الاقتصادية للنظم الأيكولوجية أداةً لدمج الطبيعة في عملية صنع القرار بطريقة أكثر تنظيماً وبناءً عليه فقد عرف البنك الدولي نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للنظم الأيكولوجية بأنه "إطار إحصائي مكاني متكامل لتنظيم المعلومات الفيزيائية الحيوية حول النظم البيئي ecosystems ، قياس خدمات النظام البيئي، وتتبع التغيرات في مدى وحالة النظام البيئي، وتقييم خدمات وأصول النظام البيئي وربط هذه المعلومات بقياسات النشاط الاقتصادية والبشري. يهدف هذا النظام إلى تنظيم البيانات المتعلقة بالنظم البيئية والخدمات التي تقدمها، وقياس التغيرات في الأصول البيئية وربط هذه المعلومات بالأنشطة الاقتصادية والبشرية". وقد صُمم إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للنظم الأيكولوجية (SEEA EA) ليكون متسقًا ومتوافقًا مع الإطار الدولي لإنتاج الحسابات الوطنية

شفاء عباس

اسماء

اسماء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القياسية (SNA) للاقتصادات الوطنية، وتُعدّ هذه الحسابات هي الحسابات التي تُنتج منها إحصاءات الأداء الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي.

- تُعتبر محمية اشتوم الجميل واحدة من أبرز وأهم المحميات الطبيعية في مصر حيث يوجد بها عدد من الجزر أهمهم جزيرة تنيس، تمثل المحمية جزء من بحيرة المنزلة التي تقع على الساحل الشمالي الشرقي من دلتا النيل بالقرب من مدينة بورسعيد، تتميز هذه المحمية بتنوعها البيئي الفريد حيث تمثل بيئة مثالية للحياة البرية والطيور المهاجرة التي تتخذ من هذه المنطقة محطة للراحة خلال رحلاتها الطويلة بين أوروبا وأفريقيا. تضم محمية اشتوم الجميل مجموعة واسعة من الكائنات الحية، بدءاً من الطيور النادرة مثل طائر أبو منجل، والنسر البحري، وطائر القلق الأبيض، إلى الأسماك والكائنات البحرية التي تعيش في بحيرة المنزلة المجاورة. كما تعد المحمية موطناً للعديد من أنواع النباتات النادرة التي تنمو في المناطق الساحلية الرطبة والتي تسهم في الحفاظ على التوازن البيئي. تمثل الكائنات المنتجة (النبات) والذي يصل عدد أنواعه إلى ٨٠ نوع بمنطقة المحمية و ١٥٠ نوع ببحيرة المنزلة ومن أمثلتها نبات البوص والذي يعد أكثر الأنواع انتشارا ويوجد بعض الأنواع المائية مثل نبات نخشوش الحوت وخس البحر. وتمثل الكائنات المستهلكة (الطيور) والذي يصل عدد أنواعها إلى ١١٨ نوع وأيضا (الأسماك) والذي يصل عددها إلى ١٧ نوع و (الحشرات) والتي يصل عددها إلى ٣٦ نوع. وتمثل الكائنات الرمية (القطريات) والذي يصل عدد أنواعها إلى ٤٧ نوع و (البكتيريا) إلى ٢٤ نوع.

- تصل المساحة الكلية للمحمية إلى حوالي ٢٠٣ كم^2 وقد أُختيرت كمحمية طبيعية تدخل ضمن تصنيف محميات الأراضي الرطبة وذلك بما لها من مميزات بيئية لا توجد في مثيلتها من المحميات الأخرى.. وقد أصدرت مصر العديد من التشريعات التي تحمى البيئة وتصون الموارد الطبيعية وأنواع الحيوانات والنباتات وكان من أهمها القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية، وقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية، والقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ بشأن حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية. والذي يحظر صيد الحيوانات البرية وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنواع هذه الكائنات والمناطق التي تنطبق عليه أحكام هذه الفقرة. هذا بالإضافة إلى انضمام مصر للعدد من الاتفاقيات الدولية التي من شأنها الحفاظ على الموارد الطبيعية ومن أهما اتفاقية التنوع البيولوجي(CBD)، واتفاقية رامسار المعنية بحماية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية واتفاقية (CITES) المعنية بتنظيم التجارة الدولية في الأنواع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية. وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبالرغم من أنها تركز على تغير المناخ إلا أنها تلعب دوراً هاماً في حماية الأنظمة البيئية من آثار تغير المناخ، واتفاقية بون (CMS) حيث تركز على حماية الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية عبر الحدود الوطنية، والاتفاقية الإفريقية الأوراسية للحفاظ على الطيور المائية المهاجرة (AEWA) هذه الاتفاقية الدولية تهدف إلى حماية الطيور المائية المهاجرة وموائلها عبر إفريقيا وأوراسيا، وتشمل حوالي ٢٥٥ نوعاً من الطيور التي تعتمد على الأراضي الرطبة خلال دورة حياتها.

- وسعياً من وزارة البيئة بالتعاون مع الجهات البحثية ذات الصلة في تحديد وتقييم رأس المال الطبيعي وخاصة داخل المحميات الطبيعية ومواكبة الكثير من الدول في تطبيق وتفعيل نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية للنظم الأيكولوجية (SEEA EA) كونه نظاماً إحصائياً واقتصادياً متكامل معترف به دولياً يتضمن جمع البيانات حول مخزونات النظم الإيكولوجية (المدى والحالة) والتدفقات (الخدمات والفوائد) ومواءمة الحسابات مع نظام الحسابات القومية (SNA) لإنشاء منصة لتسهيل ومعالجة الاحتياجات إلى اتخاذ قرارات أكثر تكاملاً بشأن الطبيعة والاقتصاد، مما يساعد في دمج التنوع البيولوجي في الحسابات القومية، وأيضاً لتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) حيث يتمتع نظام (SEEA EA) بمكانة متميزة لدعم الإطار العالمي جديد للتنوع البيولوجي، إذ يركز على قياس تنوع النظم الإيكولوجية، ومداها، وحالتها، والخدمات التي تقدمها. كما يُسهم هذا في دعم حماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه من خلال توفير صورة كاملة عن ارتباطه بالاقتصاد وبشكل أكثر تحديداً، حيث يمكن استخدام المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA)لتوجيه سياسات التنوع البيولوجي بطريقة متكاملة، وتطوير مؤشرات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنوع البيولوجي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس القيمة الاقتصادية للخدمات البيئية من خلال فهم حالة مخزونات النظام البيئي للأراضي الرطبة بمحمية أشتوم الجميل من حيث (النطاق، حالة الأصول، تدفقات الخدمات، والمنافع كمياً ونقدياً) كجزء لا يتجزأ من ضمان الاستخدام المستدام لها. وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية وهي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصاد بنوعيه الأزرق والأخضر من خلال تقييم حالة النظم البيئية وتحديد التغيرات التي تحدث فيها، مما يدعم اتخاذ قرارات مستدامة.

2- قياس القيمة الاقتصادية للخدمات البيئية، لمكونات الأراضي الرطبة مما يعزز استخدامها بشكل مستدام ومما يحسن من إدارة الموارد الطبيعية.

3- دعم السياسات الاقتصادية البيئية من خلال وتوفير معلومات ذات قيمة لصناع القرار لتطوير سياسات اقتصادية تأخذ في الاعتبار الأثر البيئي.

4- بناء القدرات لعدد من العاملين في قطاع حماية الطبيعة في مجال تطبيق نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية للنظم الأيكولوجية.

ثالثاً: أنشطة خطة العمل

1. القيام برحلات حقلية لتسجيل وتجميع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة بمشاركة باحثى محمية أشتوم الجميل والمسئول عن الدراسة من قطاع حماية الطبيعة.

2. إنشاء حسابات النظم البيئية (SEEA EA) بما يتماشى مع نظام الحسابات القومية (SNA) كما هو موضح بالشكل رقم (١) مع تحديد الفترة الزمنية (الفترة المحاسبية) التي سيتم تطبيق النظام المحاسبي الاقتصادي عليها كسنة مالية، وتشتمل هذه الحسابات ما يلي:-

أولاً: **حسابات نطاق النظام البيئي:** تسجيل حسابات المساحة الإجمالية للنظام البيئي للأراضي الرطبة بعد تحديد كل نوع من أنواع الأصول داخل النظام البيئي بمنطقة الدراسة، حيث يتم قياس حسابات مدى/نطاق النظام البيئي بمرور الوقت خلال الفترة المحاسبية في منطقة محاسبة النظام البيئي (محمية أشتوم الجميل)، مما يوضح التغييرات في المدى خلال تلك الفترة.

ثانياً: **حسابات حالة النظام البيئي** تسجيل الحسابات حالة أصول النظام البيئي من حيث الخصائص المختارة في نقاط زمنية محددة. وبمرور الوقت خلال نفس الفترة المحاسبة التي تم تحديدها، كما تسجل التغييرات في حالتها كمؤشر لصحة النظام البيئي.

ثالثاً: **أصول النظام البيئي (النقدية)** تسجيل حسابات المعلومات عن المخزونات والتغيرات في المخزونات (الإضافات والتخفيضات) لأصول النظام البيئي بما يتماشى مع نظام الحسابات القومية (SNA) مُقيمة بالقيم النقدية ويشمل ذلك احتساب تدهور النظام البيئي وتحسينه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعاً: **حسابات خدمات النظام البيئي (المادية):** تسجيل حسابات تدفق الخدمات بصورة مادية (كمية) متمثلاً في جداول العرض (خدمات أصول نظام الأراضي الرطبة) وجداول الاستخدام لتلك الخدمات من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الأسر المعيشية.

خامساً: **حسابات خدمات النظام البيئي (النقدية):** تسجيل حسابات التدفق بصورة نقدية متمثلاً في جداول العرض والاستخدام.

سادساً: **المحاسبة المواضيعية (التكميلية):** وهي الحسابات التي تنظم البيانات حول موضوعات بيئية محددة ذات صلة بالسياسات مثل تغير المناخ والمناطق الحضرية وغيرها.

3. توصيف الضغوط والمهددات الواقعة على أصول النظام البيئي للأراضي الرطبة داخل محمية أشتوم الجميل والتي تؤثر بدورها على حالة (صحة) هذا النظام الأيكولوجي وخدماته.
4. استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لرسم الخرائط المختلفة اللازمة للدراسة.
5. عقد عدد من الاجتماعات الدورية بين الجهة المنفذة للمشروع والمسئولين عن الدراسة من قطاع حماية الطبيعة لمتابعة الإنجاز المحرز.
6. إشراك فريق من قطاع حماية الطبيعة في عمليات الدراسة والتحليل والمخرجات.
7. بناء قدرات فريق العمل في مجال المحاسبة الاقتصادية البيئية للنظم الأيكولوجية (SEEA EA).
8. عقد ورشة عمل لعرض مخرجات المشروع.

رابعاً: المخرجات المتوقعة من المشروع

1. حسابات نطاق (مدى) نظام الأراضي الرطبة بمحمية أشتوم الجميل خلال فترة/فترات زمنية محددة مما يوضح التغييرات في النطاق خلال الفترة المحاسبية.
2. حسابات حالة النظام البيئي والأصول الطبيعية بالأراضي الرطبة (صحة النظام البيئي) داخل منطقة الدراسة خلال نفس الفترة المحاسبية.
3. حسابات أصول النظام البيئي (الأراضي الرطبة) من الناحية النقدية بمحمية أشتوم الجميل والتي تتضمن معلومات عن المخزونات والتغيرات في مخزونات أصول ذلك النظام.
4. حسابات تدفقات خدمات الأراضي الرطبة وأنواعها بالمنطقة (المادية والنقدية) والمستخدمين/المستفيدين من هذه الخدمات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥. مجموعة من الخرائط المكانية لنظام الأراضي الرطبة بمنطقة الدراسة والمرتبطة بالحسابات المذكورة سابقاً.

٦. تقييم الاتجاهات السائدة بشأن استخدام الموارد الطبيعية وحالتها، ودرجة توافرها ومدى تدفقات الخدمات البيئية سواء داخل النظام أو كناتج له يدخل في الأنشطة الاقتصادية بقطاعتها المختلفة، وبالتالي فهم كيفية تأثير استنزاف الموارد الطبيعية على ثروة الدولة.

٧. وصف الاستثمار الحالي في البيئة، وكيفية تغير رأس المال الطبيعي بمرور الوقت وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي.

٨. تدريب لرفع قدرات عدد من الباحثين في قطاع حماية الطبيعة.

خامسًا: الخبرات المطلوبة لفريق العمل

١. خبرة في النمذجة (مثل النمذجة البيوفيزيائية لدعم قياس خدمات النظام البيئي)، ويفضل خبرة في استخدام منصة النمذجة ARIES (*Artificial Intelligence for Environment & Sustainability*) ومنصة النمذجة InVEST (*Integrated Valuation of Ecosystem Services and Tradeoffs*)

٢. خبرة في رسم الخرائط المكانية ومهارات تحليل نظم المعلومات الجغرافية (*GIS*).

٣. خبرة في الإحصاء.

٤. خبرة في الاقتصاد البيئي ويفضل أن يكون حاصل على درجة الدكتوراه.

سادسًا: المدة الزمنية للدراسة

المدة الزمنية المقررة ١٥ شهر من تاريخ أمر الإسناد.

سادسًا: منطقة الدراسة

- منطقة الدراسة تشمل نظام الأراضي الرطبة داخل محمية أشتوم الجميل كما هو موضح بالشكل التالي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

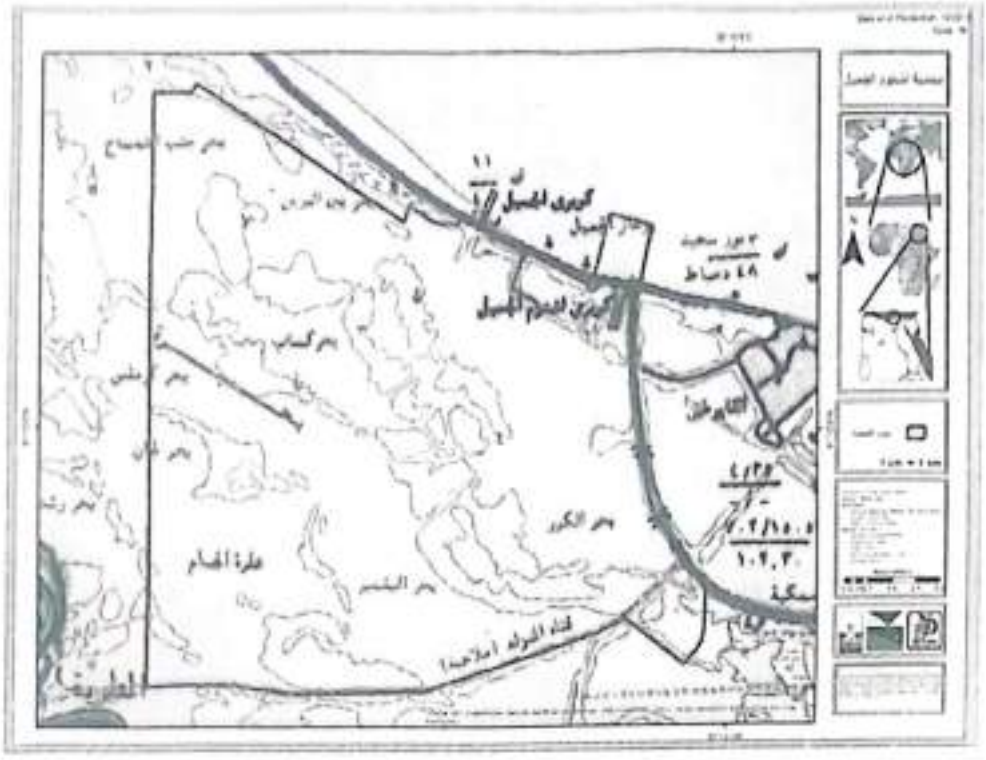

الشكل (٢): خريطة توضح منطقة الدراسة بمحمية أشتوم الجميل

سابعًا: المعاملات والحقوق المالية

سيقوم جهاز شئون البيئة بدفع المبلغ المالي المستحق على أربعة دفعات، وهي:

	النسبة	التصنيف
١	٢٥٪	**الدفعة الأولى** بعد تسليم تقرير تقديمي ومنهجية العمل ومراحل التنفيذ وتقرير الزيارة الميدانية ومقابلات أصحاب المصلحة بمشاركة قطاع حمية الطبيعة.
٢	٢٥٪	**الدفعة الثانية** بعد تسليم التقرير المرحلي الأول "منتصف المدة" ويشمل الاتي: • حسابات نطاق (مدى) نظام الأراضي الرطبة بمحمية أشتوم الجميل، • حسابات حالة النظام البيني والأصول الطبيعية بمنطقة الدراسة (صحة النظام البيئي)، • حسابات أصول النظام البيني بمنطقة الدراسة من الناحية النقدية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣	٢٥٪	**الدفعة الثالثة** بعد تسليم التقرير المرحلي الثاني ويشمل الاتي: • حسابات خدمات الأراضي الرطبة وأنواعها بمنطقة الدراسة من الناحية المادية (الكمية) • حسابات خدمات الأراضي الرطبة وأنواعها بمنطقة الدراسة من الناحية المادية (النقدية). • الحسابات المواضيعية (التكميلية)
٤	٢٥٪	**الدفعة الرابعة والأخيرة** بعد تسليم التقرير النهائي ويشمل الاتي: • تقييم الاتجاهات السائدة بشأن استخدام الموارد الطبيعة وحالتها، ودرجة توافرها ومدى تدفقات الخدمات البيئية سواء داخل النظام أو كنانج له يدخل في الأنشطة الاقتصادية بقطاعتها المختلفة، وبالتالي فهم كيفية تأثير استنزاف الموارد الطبيعية على ثروة الدولة. • وصف الاستثمار الحالي في البيئة، وكيفية تغير رأس المال الطبيعي بمرور الوقت وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي. • كافة الخرائط المكانية المرتبطة بالدراسة. • استيفاء كافة تعليقات وملاحظات قطاع حماية الطبيعة على المخرجات.

ثامناً: شروط التقدم للمناقصة:

1. على الجهة المتقدمة تقديم ما يفيد بالتسجيل على بوابة الخدمات الحكومية.
2. على الجهة المتقدمة تقديم ما يفيد بالتسجيل على الفاتورة الإلكترونية.
3. على الجهة المتقدمة تقديم رقم الحساب البنكي بخطاب موقع من البنك.
4. يجب على الجهة المتقدمة تقديم ما يفيد بالخبرات السابقة في مجال المشروع المطروح.
5. على الجهة المتقدمة تقديم السيرة الذاتية لفريق العمل.
6. على الجهة المتقدمة تقديم خطة عمل مرفق بها الجدول الزمني للمشروع.
7. ليس من حق الجهة المنفذة للمشروع استبعاد أي أماكن من الخريطة المرفقة بالشكل رقم (٢) إلا بعد موافقة قطاع حماية الطبيعة بجهاز شئون البيئة.
8. حفظ حق جهاز شئون البيئة وملكيته للبيانات والمخرجات، ولا يجوز استخدامها إلا بعد موافقة كتابية منه.
9. يسمح بصرف دفعة مقدمة لا تزيد عن ٢٥% مع تحديد أوجه الصرف مقابل خطاب بنكي غير مشروط.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تاسعاً: نموذج معايير تقييم المتقدمين للمناقصة

المعيار	الوزن النسبي
عدد سنوات الخبرة في مجال عمل المشروع (لا تقل عن ٣ سنوات) (٣ سنوات فاعلى ٥%، ٥ سنوات فاعلى ١٠% ، ١٠ سنوات فاعلى ٢٠%)	% ٢٠
الدرجة العلمية (ماجستير ٥%، دكتوراه ١٠%)	%١٠
منهجية العمل ومدى اتساقها مع الأهداف والجدول الزمني	%١٠
القدرة على تطبيق نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية(SEEA EA)	%٢٥
القدرة على استخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS)	%١٠
القدرة على استخدام منصة النمذجة: (Artificial Intelligence for Environment & Sustainability "ARIES")	%٥
القدرة على استخدام منصة النمذجة: (Integrated Valuation of Ecosystem Services and Tradeoffs "InVEST")	%٥
كفاءة البرنامج التدريبي من حيث (سابقة الخبرة، كفاءة المدربين، البرنامج التدريبي، مخرجات البرنامج)	%١٥
الإجمالي	%١٠٠

- علماً بأن الحد الادنى لقبول العرض الفني لا يقل عن وزن نسبي ٧٥ %.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشروط العامة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تنفيذ مشروع "إنشاء نظام المحاسبة الأقتصادية للأراضي الرطبة بمحمية أشتوم الجميل لدمج التنوع البيولوجي في الحسابات القومية"

يقدم العطاء في مظروفين مغلقين أحدهما فني والأخر مالي يثبت على كل مظروف نوعه من الخارج وعلي أن يشمل المظروف الفني علي ما يفيد بسداد قيمة التامين الابتدائي ١٠٠٠٠ جنيه (فقط عشرة آلاف جنيها لا غير)

وعلى أن يزداد في حالة الترسيه إلى٥ %من القيمة الكلية عن مدة العقد بالكامل كتامين نهائى سارى طول مدة التعاقد .

- في حالة سداد قيمة التأمين الابتدائي بخطاب ضمان يجب أن يصدر من أحد البنوك المعتم دة لصالح جهاز شئون البيئة وألا يقترن بأي شرط من الشروط وأن يقر أن يضع تحت تصرفنا مبلغ يوازي التأمين المطلوب وأنة مستعد لادائة بأكمله عند أول طلب دون الالتفات لأي معارضة منكم

للجهاز الحق في تجديد سريان الخطاب لمدة أخري أو أكثر و أن يكون سريان الخطاب لمدة لا تقل عن ثلاثون يوماً تالية لانتهاء المدة المحددة لسريان العطاء ويقر البنك أنة لم يتعدى الحد المصرح له من البنك المركزي في إصدار خطابات الضمان .

يجب ان يحتوى المظروف الفنى على:-

بيانات الشكل القانونى لصاحب العطاء و المستندات الدالة على ذلك.

بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد (السجل التجاري أو الصناعي أو سجل المستوردين و غيرها من السجلات التى يكون القيد فيها واجبا قانونيا .

وتقديم شهادة التسجيل فى منظومة الفاتورة الألكترونية،

مايفيد بشراء كراسة الشروط والمواصفات (الايصال) ،

كراسة الشروط والمواصفات مختومة بختم الشركة،

مايفيد بالتسجيل على بوابة التعاقدات العامة(تفاصيل مورد)،

المستندات الدالة على سابقة الاعمال لذات موضوع التعاقد .

شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب على القيمة المضافة.

البطاقة الضريبية سارية و اخر اقرار ضريبى.

اقرار الالتزام بالتامين على العمالة اذا تطلبت طبيعة العملية ذلك

اقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط و المواصفات و محتوياتها

طريقة التنفيذ و البرنامج الزمنى للتوريد او التنفيذ و مدته

- خضوع العملية لمحاكم مجلس الدولة المصرية وانها هى المحاكم المختصة بالنظر فى اى خلاف ينشأ بسبب عدم تطبيق هذه الشروط أو نصوص التعاقد .

- يكون العرض ساري لمدة ثلاثة أشهر.العملية تخضع للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و لائحته التنفيذية بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة

- إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف الفنية يصبح التامين الابتدائي المودع حقا للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ إيه إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر.

- يجب أن تصل العطاءات إلى الجهة الإدارية في ميعاد غايته الساعة الثانية عشرة ظهرا من اليوم المحدد لفض المظاريف الفنية .

- تعقد اللجان بمقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الأدارية الجديدة .

- على الشركات المتنافسة ضرورة تسجيل بياناتها على موقع بوابة التعاقدات الحكومية و عنوانه **www.etenders.gov.eg**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- في حالة اخلال جهة الطرح باحكام قانون تنظيم التعاقدات الحكومية يحق لصاحب الشان التقدم بشكواه الى مكتب متابعة التعاقدات الحكومية للنظر والبت في الشكوى وتسوية الخلافات طبقا لاحكام قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و على مقدم العطاء التقدم بشكواة خلال سبعة ايام تبدا من اليوم التالى لاخطارهم بالقرار .

وتطبيقا للكتاب الدورى رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٣ بشان الاجراءات الواجب اتباعها عند تشغيل منظومةالتعاقدات الالكترونية الجديدة لدى الجهات المنتقلة للعاصمة الادارية الجديدة و هى : استمرار النشرعلى كافة عمليات التعاقدات على بوابة التعاقدات الحكومية المعمول بها حاليا و عنوانه

www.etenders.gov.eg

-ضرورة قيام كافة الشركات ببدء التسجيل على المنظومة الجديدة حتى يتسنى الأطلاع على العمليات المطروحة وتقديم العروض المالية والفنية أنتهاءا بالاطلاع على نتائج البت والترسية وذلك من خلال الموقع الالكترونىwww.GCSbudgeting.digitalegybt.gov.eg

على ان يتضمن العطاء شهادة من البنك برقم الحساب لسداد المستحقات طبقا لقرار السيد رئيس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ .

- تعقد اللجان بمقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الأدارية الجديدةو ذلك بالموعد المحدد لذلك .

- يفرض رسم اضافى قيمته خمسة جنيهات على رسوم خدمات كراسات الشروط للمناقصات و المزايدات الحكومية بموجب قانون رقمم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠

- على الشركات المتقدمة (موردين- مقاولين- مقدمى الخدمات) ضرورة الالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ بشان التسجيل فى منظومة الفاتورة الالكترونية المنشاة بمصلحة الضرائب المصرية و الذى يبدا تفعيله بدءا من ٢٠٢١/١٠/١ .

-أنة فى حالة الأسناد وقيام الشركة بالتنفيذ فأن جهة الأدارة سوف تلتزم بعدم صرف المبالغ المالى المستحق للمورد والمقاول الأبعد تقديم افادة من صندوق التأمينات بسداد المستحقات التأمينية تنفيذا لما جاء بالكتاب الدورى رقم ١٥٤) لسنة ٢٠٢٠ الوارد إلينا من رئيس قطاع الحسابات والمدريات المالية .

- يحظر على مقدمى العطاءات التقدم بالذات اوبالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة مالم يكن المتقدم شريكا مع الغير بحصة لاتسمح لة بالتأثير فى أتخاذ قرار ذى صلة بالعطاء طبقا لاحكام المادة(٣٣) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مشروع نمط العقد النموذجى لتقديم خدمة

ملاحظات هامة

- يهدف نمط العقد النموذجى إلى توحيد وتنميط البنود الأساسية للعقود التى تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذى وسرعة انجازه وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.
- يتضمن نمط العقد النموذجى البنود الأساسية التى تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، ويتعين الالتزام بها، وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير فى أى من تلك البنود فيتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض نمط العقد محل التعديل أو التغيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلالاً.
- كما يتضمن نمط العقد النموذجى فى البند الثانى منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالاشتراطات المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتى يجب ألا تتعارض بأى شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، ويجب على الجهة الإدارية استيفاءها وفقاً لما ضمنته من متطلبات واشتراطات بكراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- على السلطة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات/إدارة الشئون القانونية/المستشارين القانونيين، إضافة ما يُرى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل التعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستنداء كافة حقوق الدولة المالية، وتقوية مركزها القانونى حال الطعن على العقد قضائياً.
- تضمن نمط العقد النموذجى فراغات (.....) يتعين استيفاءها، وكذا اختيارات (□) يتعين تحديد المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- النسخة المرفقة هى الإصدار الأول حيث يعتبر نمط العقد النموذجى وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور عام وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكترونى لبوابة التعاقدات العامة بشكل دورى لتحميل النسخة المحدثة حال صدورها.

دمات:

عرف قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بالمادة (١) منه الخدمات بأنها ما يكون التعاقد فيها على أساس أداء عمل مادى يمكن توصيفه، من ذلك: الصيانة، الأمن، النظافة، رسم الخرائط، التصوير بالأقمار الصناعية، تطوير البرمجيات، خدمات النقل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محتويات نمط العقد

البنـــد الأول	تمهيد
البنـــد الثـــانى	ملاحق العقد
البنـــد الثالـــث	موضوع العقد
البنـــد الرابـــع	قيمة العقد
البنـــد الخـــامس	مدة العقد
البنـــد الســـادس	التأمين النهائى
البنـــد الســـابع	الدفعة المقدمة
البنـــد الثـــامن	موقع تنفيذ العقد
البنـــد التاســـع	تنفيذ الالتزامات التعاقدية
البنـــد العاشـــر	تعارض المصالح
البنـــد الحـــادى عشـــر	مخرجات العقد
البنـــد الثـــانى عشـــر	الضمان
البنـــد الثالـــث عشـــر	متابعة تنفيذ العقد
البنـــد الرابـــع عشـــر	سداد المستحقات
البنـــد الخـــامس عشـــر	تعديل العقد
البنـــد الســـادس عشـــر	الملكية الفكرية
البنـــد الســـابع عشـــر	التعاقد من الباطن
البنـــد الثـــامن عشـــر	مسئول إدارة العقد
البنـــد التاســـع عشـــر	مسئولية المخالفة
البنـــد العشـــرون	المعاينة النافية للجهالة
البنـــد الحـــادى والعشـــرون	التأخير فى تنفيذ العقد
البنـــد الثـــانى والعشـــرون	حظر التنازل عن العقد
البنـــد الثالـــث والعشـــرون	الأحكام القضائية
البنـــد الرابـــع والعشـــرون	سرية المعلومات
البنـــد الخـــامس والعشـــرون	الضرائب والرسوم
البنـــد الســـادس والعشـــرون	الالتزام ببنود العقد
البنـــد الســـابع والعشـــرون	الإخلال بالعقد
البنـــد الثـــامن والعشـــرون	فسخ العقد
البنـــد التاســـع والعشـــرون	القانون الحاكم للعقد
البنـــد الثلاثـــون	فض المنازعات
البنـــد الحـــادي والثلاثـــون	تقييم أداء المتعاقد
البنـــد الثـــاني والثلاثـــون	عنوان طرفى العقد
البنـــد الثالـــث والثلاثـــون	النسخ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مشروع نمط العقد النموذجي لتقديم خدمة

إنه في يوم ..... الموافق ..... تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً .....[1]..... ومقرها .....[2]..... بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية ....[3]....، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته.....[4].....

(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)

ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (☐ السيد/ ☐السيدة) ..... بصفته/بصفتها الوظيفية ..... بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم ..... الصادر في .....

(طرف أول)

ثانياً ....[5]..... الكائن مقرها ..... وشكلها القانوني ....[6].... والمصنفة....[7].... ورقمها التأميني ..... سجل رقم ..... بطاقة ضريبية رقم ..... تليفون رقم ...[8].... فاكس رقم..... بريد الإلكتروني .....، ويمثلها (☐ السيد/ ☐السيدة) ..... بطاقة رقم قومي ..... بصفته/بصفتها ..... بموجب ..... بصفته/بصفتها المتعاقد معه.

(طرف ثان)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تقديم خدمة .....[9]....، وذلك بغرض .....، وعلى ضوء الدراسة التحليلية والجدوى الاقتصادية ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات و(☐ العطاء/ ☐العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

وفي ضوء اعتماد (☐ السلطة المختصة ...[10].../ ☐ المفوض عنه ...[11]... بالقرار رقم .... الصادر في ....) لإجراءات طرح العملية رقم .... بتاريخ .... وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، و(☐الإعلان/ ☐الدعوة/ ☐طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ ..... بشأن [12]☐المناقصة (☐العامة/ ☐المحدودة/ ☐المحلية/ ☐ذات المرحلتين) ☐الممارسة (☐العامة/ ☐المحدودة)☐ الاتفاق المباشر [13] رقم (.... لسنة ....) للتعاقد على ....[14].....

ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (☐ لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ ☐لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم ..... الموافق ..... من قبول (☐ العطاء/ ☐العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره .....)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره (☐ الأفضل شروطاً والأقل سعراً/ ☐ الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ .....

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

---

[1] مثل اسم الجهة الإدارية المتعاقدة.

[2] مثل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والمطالبات عليه.

[3] مثل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

[4] مثل صفة السلطة المختصة.

[5] مثل اسم الشخص الاعتباري (شركة.../ مؤسسة.../).

[6] مثل الشكل القانوني ويقصد بذلك (شركة مساهمة/ شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد...الخ).

[7] مثل التصنيف ويقصد بذلك (شركة كبيرة/ مشروع متوسط/ مشروع صغير/ مشروع متناهي الصغر).

[8] تليفون والفاكس والبريد الإلكتروني ببيانات أساسية يتعين استيفاءها ليتم إرسال إخطارات الطرف الثاني عليها.

[9] مثل وصف الخدمات محل التعاقد.

[10] مثل اسم السلطة المختصة وصفتها الوظيفية.

[11] مثل اسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.

[12] يختار طريق التعاقد الذي تم اتباعه لطرح العملية.

[13] لا يجوز للسلطة المختصة التفويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

[14] مثل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(□العطاء/ □العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة المخاطبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (□ لجنة البت في المناقصة/المعارسة/ □لجنة الاتفاق المباشر) رقم (... لسنة ..)، وأمر الاسناد المورخ ...../...../..... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني[١٤]

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه:[١٥]

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

اقر الطرف الثاني بأن الغرض من هذا العقد هو تقديم خدمة .....[١٦]..... بما يشمله ذلك من توفير العناصر اللازمة، وفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الاول لتحقيق هذا الغرض.

ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالخدمة محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على ابرام العقد.

البند الرابع

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وافضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط وأن يؤدي للطرف الاول الخدمة محل هذا العقد لمدة .....[١٨]..... لقاء مقابل .....[١٩]..... مقداره .....[٢٠]..... (فقط وقدره .....)، وبقيمة اجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة.

البند الخامس

وفقاً لكراسة الشروط والمواصفات، تكون مدة تقديم الخدمة محل هذا العقد (.....)، تبدأ من تاريخ ..... وتنتهي في .....

البند السادس

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقدره .....) بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (□بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم ..... ببنك ...../ □خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد/ □خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى .....[٢١]..... بموجب خطابها رقم ..... المؤرخ ..... المقدم في الوقت المحدد للسداد/ □حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة تنفيذ العقد.

إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق تضاف عبارة (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.
يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات، ويتعين استيفاءها من قبل الجهة الإدارية المتعاقدة، وإرفاقها بالعقد.
ادخل وصف للخدمات محل التعاقد.
ادخل مدة التعاقد الأساسية.
ادخل المدة المحددة لسداد قيمة التعاقد (شهري/سنوي/ربع سنوي، أو غير ذلك).
ادخل القيمة الإجمالية للعقد.
ادخل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البند السابع[٢١]

قام الطرف الأول بصرف دفعة مقدمة للطرف الثاني من خلال نظم السداد الإلكترونية المعتمدة من وزارة المالية بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره .....) بما يعادل نسبة (..[٢٢]..%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك ..... وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما.

البند الثامن

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة محل هذا العقد به ...[٢٣].... وعنوانه ..... على أن يتم ذلك خلال مدة .... ([٢٤]... تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بأمر الاسناد/ ...[٢٥]...)، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيتات المناسبة، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن المواعيد سالفة البيان يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

(إذا كان تقديم الخدمة محل التعاقد على مراحل، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة محل هذا العقد به ...[٢٣].... وعنوانه ..... على أن يتم ذلك خلال مدة .... ([٢٤]... تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بأمر الاسناد/ ...[٢٥]...)، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيتات المناسبة، وطبقاً للبرنامج الزمني التالي، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن المواعيد المحددة بهذا البرنامج يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون هذا العقد.

م	بيان	التاريخ	المكان
.....	....	...../...../.....	.....
.....	....	...../...../.....	.....

البند التاسع

يجب على الطرف الثاني أن يؤدي التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية وباتباع الممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وخطة العمل المقررة في هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وأن يتقيد بالتوجيهات والتعليمات التي يصدرها إليه الطرف الأول أو من يمثله أو من ينوب عنه، ويحافظ على ما يوفره له الطرف الأول من استخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية أثناء تنفيذ العقد، كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح في المهام التي سوف يقوم بها ومهامه الأخرى، أو سابق تعاملاته مع الطرف الأول أو غيره وطبقاً للاشتراطات والمتطلبات الواردة بكراسة الشروط، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد، وأن يُراعي الممارسات الإدارية الجيدة وأن يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم النصائح الأمينة وأن يدعم في كل وقت ويحمي مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره.

البند العاشر

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الانخراط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذه لالتزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكولة إليه بمقتضى هذا العقد، أو استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفي حالة إخلاله الطرف الثاني لأي من ذلك فيحق للطرف الأول فسخ العقد.

- يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.
- أدخل النسبة وفقا لما ورد بالمادة (٢١) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- أدخل مكان تنفيذ العقد.
- أدخل مدة توفير محل العقد طبقا لكراسة الشروط والمواصفات.
- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقا لكراسة الشروط والمواصفات.
- أدخل مكان تنفيذ العقد.
- أدخل مدة توفير محل العقد طبقا لكراسة الشروط والمواصفات.
- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقا لكراسة الشروط والمواصفات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البند الحادي عشر

على الطرف الثاني أن يُقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وأن تكون معبرة ومحققة لمتطلبات الطرف الأول بما في ذلك كافة المخرجات والمعالجات والمقترحات والتوصيات أو غير ذلك مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول، ووفقاً للتالي: (٣٠)

م	بيان المخرج المطلوب من الطرف الثاني
.....	....
.....	....

البند الثاني عشر

يضمن الطرف الثاني ما ينشأ عن هذا العقد على الوجه الأكمل، ويكون مسؤولاً عن أى ضرر قد يترتب أو يظهر نتيجة إهماله أو تقصيره أو أي أخطاء، ولا تعفي موافقة الطرف الأول من مسئولية الطرف الثاني، وإذا ظهر أى ضرر نتيجة لما تقدم فعلي الطرف الثاني إصلاحه على نفقته، وإذا قصّر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقته وتحت مسئوليته.

ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بمحل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول في المراجعة أو التفتيش أو التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته التعاقدية في أي وقت دون حاجه إلى إخطار أو أذن مسبق. (٣١)

وفى حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لالتزاماته يحق للطرف الأول توقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها فى البند السابع والعشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الأول بأن يُسدد إلكترونياً للطرف الثاني كل (☐ شهر/ ☐ ثلاثة أشهر/ ☐ سنة/ .....[٣٢]....) قيمة ما يستحقه عن الخدمات الموداه فعلياً خلال مدة لا تجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك.....

وفى حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة فى المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدى للطرف الثاني ما يعادل كافة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند الخامس عشر

للطرف الأول زيادة أو نقص حجم التعاقد بما لا يجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

واتفق الطرفان على اتباع الإجراءات التالية فى حالة تعديل العقد .....[٣٣].....

البند السادس عشر

جميع ما ينتج عن هذا العقد والذى قدمه الطرف الثاني لأجل تنفيذ التزاماته التعاقدية يعد ملكاً خالصاً للطرف الأول بما في ذلك كافة الحقوق بأنواعها المختلفة، ولا يحق للطرف الثاني استخدامه إلا فيما له علاقة بتنفيذ التزاماته التعاقدية، ويتحمل الطرف الثاني جميع الآثار المترتبة على الادعاءات الصادرة عن الآخرين بسبب تعديه على أي حق أو امتياز أو تصميم أو علامة تجارية أو غير ذلك من ادعاءات.

٣٠- أدخل بالجدول المخرجات المطلوبة من الطرف الثاني وفقاً لطبيعة العملية وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.

٣١- يتعين على السلطة المختصة بالجهة الإدارية اصدار قرار بتكليف من تراه مناسباً من ذوى الخبرة بالجهة الإدارية لإدارة العقد وذلك التزاماً بحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية.

٣٢- أدخل المدة (شهر/ربع سنوية/ سنوية، أو غير ذلك).

٣٣- على الجهة الإدارية مراعاة حكم المادة (٤٦) من القانون وتضمين كراسة الشروط والمواصفات إجراءات تعديل العقد وفقاً لطبيعة العملية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البند السابع عشر [٣٥]

لا يجوز للطرف الثاني اثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد اليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول.

ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولاً عن اية افعال او اهمال او اخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد اليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثامن عشر

[٣٦]كلف الطرف الأول ([ ] السيد/ [ ]السيدة)..... بصفته/بصفتها الوظيفية ..... بموجب القرار رقم ..... الصادر في ..... مسئولا/مسئولة عن ادارة هذا العقد.

البند التاسع عشر

يسأل الطرف الثاني عن اية مخالفات تقع لاحكام القوانين واللوائح او عن سلامة محل هذا العقد ولايجوز له او الغير الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن اية اضرار تترتب نتيجة عدم سلامته او غير ذلك.

ويلتزم الطرف الثاني على نفقته باجراء ما يلزم لضمان تنفيذ التزاماته التعاقدية بشكل مستمر وبمعدلات الاداء المتفق عليها.

البند العشرون

اقر الطرف الثاني بانه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً، ومنفهم لظروف التنفيذ وبيئة العملة وقبل المخاطر المتصلة بها وانه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الراهنة دون أن يحق له الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن اية اضرار تترتب نتيجة عدم سلامته او عن تعرض الغير له او اي عيب خفي او غير ذلك.

البند الحادي والعشرون

اذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن ارادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز .....[٣٧]..... من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه اليه توقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للاتي: .....[٣٨].....

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما اصابه من اضرار بسبب التأخير.

البند الثاني والعشرون

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.[٣٩]

البند الثالث والعشرون

اقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند الرابع والعشرون

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاؤه أو انهاؤه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالا جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

---

٣٥. يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت كراسة الشروط والمواصفات قد اجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن.

٣٦. إعمالا لحكم المادة (٥٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٣٧. أجل المهلة الممنوحة.

٣٨. أجل مقابل التأخير في تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٣٩. الإلتزام بحكم المادة (٩٩) من القانون.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البند الخامس والعشرون

يلتزم الطرف الثانى بتحمل كافة الضرائب والرسوم و غيرها التى تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها فى مواعيدها المحددة قانونا.

البند السادس والعشرون

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفى حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد او ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الاتية:

١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.

٢- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فنى ومالى وقانونى للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة فى دراسة الخلاف وتقديم الرأى.

٣- تسوية الخلاف الذى نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أى أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفى جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند السابع والعشرون

فى حالة إخلال الطرف الثانى بأى شرط جوهري من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثانى وفى الحالتين يكون التأمين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثانى لديه، وفى حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أى جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثانى قضائيا بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الادارى، ولا يحق للطرف الثانى المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

كما يحق للطرف الأول توقيع الجزاءات المبينة بالجدول التالى على الطرف الثانى وذلك متى تحققت المخالفات قرين كل منها: [٣١]

م	المخالفة	الجزاء
.....	....	....
.....	....	....

البند الثامن والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائيا فى الحالات الاتية:

١- إذا تبين أن الطرف الثانى استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الطرف الاول أو فى حصوله على العقد.

٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثانى.

٣- إذا افلس الطرف الثانى أو أعسر.

البند التاسع والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد.

٣١- ادخل بالجدول المخالفات والجزاءات المقابلة لها وفقا لطبيعة العملية وما تتضمنه كراسة الشروط والمواصفات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البند الثلاثون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء الى التحكيم.

(في حالة اللجوء الى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في اي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء الى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ او تفسير هذا العقد.

البند الحادي والثلاثون

يُعد الطرف الأول تقييم دوري لأداء الطرف الثاني وعلى مدار فترة تنفيذه لالتزاماته التعاقدية، ويتم توثيق هذا الأداء اولاً بأول وحتى إنتهاء التعاقد، ويلتزم الطرف الأول بنشر هذا التقييم على بوابة التعاقدات العامة على أن يتضمن النشر بيانات الطرف الثاني ومستوى أداءه ومدى التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحتفظ الطرف الأول بأصل التقييم بملف العملية.

البند الثاني والثلاثون

اقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وان جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحه ومنتجه لكل اثارها القانونية. في حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه اخطار الطرف الأخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، والا اعتبرت مكاتباته ومراسلته واعلاناته واخطاراته على العنوان صحيحه ومنتجه لكافة اثارها القانونية.

البند الثالث والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل واربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى عمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الأول	الطرف الثاني
الاســـم: _____	الاســـم: _____
الصـــفة: _____	الصـــفة: _____
التوقيـــع: _____	التوقيـــع: _____
التـــاريخ: _____	التـــاريخ: _____

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner